المحاضرة السادسة

الأعمال الدولية في ظل العولمة والمنظمة العالمية للتجارة

مقدمة

تمارس ظاهرة العولمة بمختلف أبعادها تأثيرا بالغا على الأعمال الدولية. كما تمثل منظمة التجارة العالمية إحدى الركائز الأساسية للعولمة خاصة فيما يتعلق بعولمة التجارة.

تتسم بيئة الأعمال الراهنة بالتكاملات الاقتصادية على مستوى العديد من الدول وهو ما تقره المنظمة العالمية للتجارة لما له من إسهام في تحرير التجارة والاقتصاديات العالمية عموما.

أولا: العولمة ومسبباتها:

مفهوم العولمة:

كلمة العولمة تعني جعل الموضوع المعنى على مستوى عالمي، وهي ترجمة للكلمة الإنجليزية (Globalization) التي تعني اتساع دائرة الموضوع لجميع مناطق الكون ، وهكذا فإن من ابرز سماتها " تحرير التجارة في السلع والخدمات والتدفق ،غير المقيد لرؤوس الأموال عبر الحدود".

العولمة الاقتصادية:

هي مرحلة متقدمة تدير فيها الشركات أعمالها دون مراعاة للحدود الجغرافية أو السيادة الوطنية. فهي بذلك أوسع من مرحلة التدويل إذ تصير فيها السوق العالمية وحدة واحدة مفتوحة تتنافس فيها الاقتصاديات والمؤسسات دونما حواجز أو قيود خاصة في ظل ثورة الحاسوب وتكنولوجيا المعلومات والانترنت فضلا عن قوانين وشروط الهيئات الدولية كالمنظمة العالمية للتجارة وصندوق النقد الدولي.

المسببات الرئيسية للعولمة:

1. **تحرير التجارة** ما بين الدول وهنا يمكن الإشارة تحديدا إلى:

- قيام اتفاقيات الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة.(GATT) عام 1947م.
- قيام المنظمة العالمية للتجارة سنة 1955م.
- الدور المحوري لبعض المنظمات الدولية كصندوق النقد الدولي والبنك العالمي في هذا المجال.

2. ازدياد التكامل الاقتصادي:

التكامل الاقتصادي أوسع من تحرير التجارة لأنه يشمل تسهيل انتقال عناصر الإنتاج بالإضافة إلى انتقال السلع كما قد يتضمن تنسيق السياسات بين الدول وربما توحيد العملة، والتكامل الاقتصادي يزيد التجارة بين الدول ويرشد الاستثمار ويعطي مجالاً لنمو الشركات من خلال اقتصاديات الحجم.

3. تحرير الاقتصاديات:

أي تحكيم قوى السوق وهو أمر حديث . حيث بدأ مع منتصف السبعينيات اتجاه جديد يرمي لتقليص دور الدولة في النشاط الاقتصادي وتحرير الاقتصاديات خاصة بالتزامن مع انهيار الشيوعية كتوجه اقتصادي، وقد كان من نتائج ذلك الخصخصة ورفع القيود الحكومية في مختلف المجالات.

4. التقنية:

ويتجلى تأثيرها في مسار العولمة من خلال ما يأتي:

- ابتداع طرق الإنتاج الشامل لتلبية حاجة إعداد متزايدة من المستهلكين في الداخل والخارج (عولمة الانتاج).
- تحسين طرق المواصلات لنقل إعداد وكميات أكبر من الموارد والبشر لمسافات أطول وبطرق ارخص وأسرع.
- تحسين وسائل نقل ومعالجة المعلومات وثورة الاتصالات ، للتحكم في الموارد والعمليات في أماكن مختلفة من العالم.

5. الشركات متعددة الجنسيات:

إن هذه الشركات التي تعد كسبب ونتيجة للعولمة في نفس الوقت، هي أكثر أهم قوة منفردة وراء التحولات في النشاط الاقتصادي العالمي ، ويرجع ذلك أساسا لما يأتي:

- تحكمها في نشاط اقتصادي في أكثر من قطر.
- قدرتها على استغلال الفوارق بين الدول.
- مرونتها الجغرافية.

ثانيا: المنظمة العالمية للتجارة:

المنظمة العالمية للتجارة: هي امتداد لاتفاقيات ألجات بحيث وافق المتعاقدون بمراكش في ابريل 1994 (دورة الأرجواي) على تأسيس منظمة التجارة العالية بحيث أصبح كل الأطراف المتعاقدة في الجات أعضاء في المنظمة التي ظهرت رسميا في 1995/1/1 ومقرها بجنيف سويسرا.

الدور المحوري للجات في تحرير التجارة:

سبقت الاشارة إلى الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة (الجات) التي تأسست سنة 1947 م ، وقد كانت تهدف إلى إزالة التفرقة في التبادل التجاري و تحرير التجارة بين أعضائها، ويتخذ نشاطها شكل دورات من الاجتماعات والمفاوضات الدورية التي تتم كل عدة سنوات تناقش فيها مواضيع مثل تخفيض التعريفة الجمركية وتقليل استخدام الحصص وتبني إجراءات تشجع التجارة بين الدول.

مهام المنظمة العالمية للتجارة:

تمثل مهامها في كونها:

"تعد منبر للتفاوض متعدد الأطراف لتحرير التجارة الخارجية إدارة إجراءات تسوية النزاعات بين دول الأعضاء إدارة استعراض آلية الإجراءات السياسية التعاون مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ووكلائهما لتنسيق السياسات الاقتصادية العالمية.

مبادئ منظمة التجارة العالمية:

ا- مبدأ الدولة الأولى بالرعاية:

أي أن تلتزم الدولة وتمنح لكل الدول الأعضاء في الاتفاقية (الدول المتعاقدة) أي تخفيض جمركي تمنحه لأي دولة شريكة لها في التجارة . على أن الاتفاقية تقر الاستثناء في حالات هي:

- السلع المصنعة المستوردة من الدول النامية يمكن إعطاؤها أفضلية مقارنة بالسلع المصنعة من الدول المتقدمة.
- الميزات الممنوحة بين دول أعضاء في تجمع اقتصادي كالمجموعة الأوربية مثلاً ليس من الضروري أن تنطبق معاملة الأعضاء فيها على الدول غير الأعضاء في تلك المجموعة الدول التي تفرق اعتباطياً ضد واردات من دول أو دولة معينة يمكن للدولة المتضررة حرمانها من معاملة (الدولة الأكثر رعاية).

ب- مبدأ الشفافية:

هي أي التزام الأعضاء بنشر جميع المعاملات المتعلقة بالممارسات والإجراءات والقواعد التي تمس التجارة بشكل أساسي ، ويدخل ضمن هذا الإطار عدم اللجوء إلى الحواجز غير الجمركية لأنها غير شفافة.

ج- مبدأ المعاملة الوطنية:

أي أن يمنح المنتج الأجنبي نفس المعاملة الممنوحة للسلع المحلية على صعيد التداول والتسعير والضرائب والمواصفات.

ثالثا: التكامل الاقتصادي:

تعريف التكامل الاقتصادي:

هو أن تقوم مجموعة من الدول المتقاربة جغرافياً في العادة بزيادة ارتباطها اقتصادياً وذلك بفتح أسواقها أمام بعضها وزيادة التعاون بينها، وتوسيع نطاق السوق وزيادة فرص الرفاهية.

مزايا التكامل الاقتصادي

1. توفير الفرص التجارية المختلفة
2. زيادة الكفاءة الإنتاجية
3. الاستفادة من اقتصاديات الحجم
4. ا زيادة الرفاهية وتحقيق النمو الاقتصادي

مستويات التكامل الاقتصادي

ا- منطقة التجارة الحرة:

هنا يقتصر التكامل على إزالة الحواجز الجمركية وغير الجمركية بين الدول الأعضاء . ولكل دولة الحرية في فرض رسوم أو تخفيضها فيما بين تلك الدول وأية دولة أخرى غير عضو في منطقة التجارة الحرة (مثاله منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية نافتا المكونة الولايات الامريكية المتحدة وكندا والمكسيك.(

ب- الاتحاد الجمركي:

يتعدى الأمر هنا إزالة الرسوم الجمركية فيما بين الدول المعنية إلى وجود اتحاد جمركي واحد في مواجهة دول العالم المتبقية، فيكون لكل الدول الأعضاء رسوم جمركية موحدة (كحلف هضبة الأندي).

ج السوق المشتركة:

بالإضافة إلى إزالة الحواجز التجارية فيما بينها ووجود اتحاد جمركي ، توافق الدول الأعضاء على السماح لعناصر الإنتاج من عمالة ورأس مال بالانتقال بحرية بين الدول
الأعضاء.

د اتحاد اقتصادي:

نفس صفات السوق المشتركة مع درجة عالية من التنسيق في السياسات الاقتصادية النقدية والمالية مع عدة قوانين مشتركة ومع خلق سلطة اتحادية كالبرلمان الأوروبي و كذا توحيد العملة

هـ- تكامل اقتصادي وسياسي تام:

هنا تنشأ مؤسسات مشتركة جديدة كالبنك المركزي وتزيد سلطات المؤسسات المشتركة القائمة كالبرلمان والمحكمة الاتحادية وتتوحد الضرائب إلى أن تصير المجموعة وكأنها دولة واحدة.

الانتقادات الموجه الى منظمات التجارة العالمية

أولاً: الدول النامية ومنظمة التجارة العالمية

استغرق الإعداد لمنظمة التجارة العالمية حوالي ثلاثين عاما (1963-1993)، بل قد يكون أكثر من ذلك إذا رجعنا قبل عام 1963. يعني ذلك أن الإعداد لهذه المنظمة وإعلان ميلادها يعتبر أطول فترة إعداد لمنظمة دولية. مع هذه الفترة الزمنية الطويلة التي تزيد عن ثلاثين عاما فإن الدول النامية كانت شبه غائبة عن اللقاءات الدولية والترتيبات الدولية التي كانت تعمل على قيام المنظمة.

لقد استخدمنا مصطلح شبه غائبة، والسبب أن الدول النامية لم تشارك كلها في الترتيبات لقيام هذه المنظمة، وحتى التي شاركت لم تشارك كمجموعة لها خطة محددة تفاوض حولها وتستقطب المؤيدين لها.خصوصا وان معظمها كان في ظل الاستعمار الغربي.

هناك أسبابا وليس سببا واحدا وراء هذا الأمر:

- التنسيق بين الدول النامية وخاصة على المستوى الدولي ضعيف ومضطرب، يعلو ويهبط ويحضر ويغيب.
- العمل للدول النامية على المستوى الدولي له مشاكله. قد تكون الدول الكبرى في هذه الفترة نشطة لشل فاعلية الدور لهذه الدول على المستوى الدولي.
- عملت الدول المتقدمة على تهميش دور الدول النامية في الأحداث الدولية . وكانت الدول العربية كمجموعة أقوى مجموعات الدول النامية المرشحة لإبطال هذا التهميش. وهذه القوة وراءها أسباب كثيرة أحدها النفط ، وليس هو السبب الوحيد للقوة.
- أدركت الدول النامية أهمية منظمة التجارة العالمية، قد يكون متأخرا وغالبية الدول النامية الآن لها ارتباطها بهذه المنظمة، سواء عضوية كاملة أو مراقبين أو شبه مراقبين، وعندما أصبحت بعض الدول النامية في داخل المنظمة فإن مشكلات الدول النامية معها بدأت في التزايد.

أهم هذه المشكلات أو القضايا:

- العلاقة بين التجارة الدولية ونقل التكنولوجيا.
- العلاقة بين التجارة الدولية والديون والتمويل.
- العلاقة بين التجارة الدولية وقضايا العمل والبيئة.
- تحرير التجارة في الخدمات.
- السلع الزراعية إنتاجا وتجارة.
- كل قضايا حقوق الملكية الفكرية.
- العلاقة بين التجارة الدولية والاستثمار.

هذه عينة من قائمة طويلة لمشكلات تواجهها الدول النامية مع منظمة التجارة العالمية. عندما ننظر في هذه العينة، فإننا نكتشف أن المجالات الرئيسية التي تعمل عليها المنظمة مطلوب إعادة النظر فيها.

- *لكل الدول مشكلات مع منظمة التجارة العالمية حتى الدول المتقدمة التي صنعت المنظمة. ولقد فرضت الأحداث العالمية التفاوض من جديد حول هذه القضايا.
- * كشفت المراقبة لقضايا الدول مع منظمة التجارة العالمية أن كل القضايا الخاصة بالدول المتقدمة بدأ التفاوض حولها أو حدد موعد للتفاوض حولها. أما القضايا الخاصة بالدول النامية وضمنها الدول العربية مع المنظمة فإن القليل منها هو الذي بدأ التفاوض حوله أما الكثير فإنه لا يزال في مرحلة الدراسة. وتعبير في مرحلة الدراسة تعبير مملوء بالغموض والضعف، بل قد يكون كناية عن رفض الاعتراف بهذه القضايا.

أهم الانتقادات لمنظمة التجارة العالمية:

- انتقادات اقتصادية ومالية :الاهتمام بالمصالح التجارية على حساب التنمية.
- انتقادات اجتماعية: اتساع الهوة بين الفقراء والأغنياء مما يؤدي لانتشار الفقر والمجاعة والبطالة.
- انتقادات بيئية: فتح الأسواق لشركات متعددة الجنسيات على حساب البيئة.
- انتقادات الصحية: سلامة المنتجات الغذائية المنتشرة بالأسواق لحماية صحة الأفراد والنبات والحيوان.
- انتقادات حول التبادل الحر الذي تنادي به منظمة التجارة العالمية مهما كان الثمن.
- انتقادات حول تحرير الاستثمار لصالح شركات الدول على حساب مصالح الدولة الوطنية.

حجم المخاوف :تتمثل المخاوف في أربع نقاط أساسية:

1. اختلال التوازن بين حجم السلع والخدمات المقدمة من طرف الدول الغنية وحجم السلع والخدمات في الدول النامية وتفاقم هذا الفارق بصفة مطردة لصالح الدول الصناعية.
2. إن مزايا الحجم الكبير الذي تتميز به الشركات العملاقة في الدول الغنية يجعل الدول النامية غير قادرة على المنافسة مهما بذلت من جهد في الأفق المنظور فما نلاحظه من اندماج في شركات البنوك ومؤسسات التأمين العملاقة خير دليل على أنها استراتيجيات للسيطرة على قطاع السلع والخدمات على المستوى العالمي.
3. من المخاوف أيضا أن تحرير بعض السلع والخدمات قد يعرض بعض التوجهات والمصالح الاستراتيجية للبلدان النامية إلى خطر كبير.
4. إن اتفاقية تحرير السلع والخدمات تقضي مبدأ معاملة مقدم الخدمة الأجنبية بنفس المعاملة التي تمنح للمواطنين إلا أن ذلك يفوت الفرصة التي تمكن من حماية المشروعات الوطنية للخدمات.

8- الانتقادات الموجهة الى صندوق النقد الدولي :

تعرض صندوق النقد الدولي لبعض الانتقادات من الكتاب والمراقبين الاقتصاديين ومنهم عالم الاقتصاد Michel Chossodowski ، الذي أكد أن برنامج صندوق النقد الدولي قد يترك البلد في بعض الأحيان فقيراً كما كانَ من قبل، لكن مع مديونية أكبر وصفوة حاكمة أكثر ثراءً.

وانتقد الاقتصادي الأمريكي Joseph Stieglitz ، كبير الاقتصاديين في البنك الدولي الحائز على جائزة نوبل ، صندوق النقد الدولي في أحد أبحاثه مؤكداً أن القروض التي تقدم من الصندوق إلى الدول تكون ضارة في حالات كثيرة خاصة التي توجه إلى الدول النامية ودول العالم الثالث.

ومن ضمن الانتقادات الموجهة أيضاً للصندوق سطوة الولايات المتحدة الأمريكية على البنك وتحكمها وقدرتها على إعطاء القرض من عدمه لأي دولة، حيث أنها الدولة الوحيدة التي تمتلك حق الفيتو من بين الدول الأعضاء.

ومن الانتقادات الأخرى أن صندوق النقد يتبنى سياسات رأسمالية تساعد على السوق الحر، فهو يرفض أية قيود من الدول المقترضة على النقد الأجنبي، وضد الرقابة على الصرف، وضد أي تدخل من الحكومات على السياسات النقدية، ويشجع أيضاً بشكل مباشر القطاع الخاص واقتصاد السوق الحر، حيث يعطي نفس التوصيات والنصائح لكل الدول، مما لا يعطي أية مساحات للدول التي قد يكون وضعها الاقتصادي والاجتماعي مختلفاً إلى حد كبير مع نظيرتها من الدول المقترضة الأخرى.

ورغم أنّ صندوق النقد الدولي التابع للأمم المتحدة، دوره دعم الاقتصاد العالمي، والمعاملات التجارية بين البلاد المختلفة، فإنّه عادة ما يتم اتهامه بكونه أحد أدوات الشركات العالمية لبناء إمبراطورية تسيطر على اقتصاد العالم،

وتهزم الدول، "ونهب وتدمير اقتصاد الدول النامية"، وفقاً لـ"John Perkins "، مؤلف كتاب "اعترافات قاتل اقتصادي" الذي ترجم إلى ثلاثين لغة بما فيها اللغة العربية التي صدر فيها تحت عنوان: "الاغتيال الاقتصادي للأمم".

ويوضح John Perkins أنه "على الدول التي توافق على شروط صندوق النقد أن تقبل مجموعة مفاهيم جديدة: تحرير التجارة، حقوق المستهلك، الخصخصة الكاملة للصحة والتعليم والمياه والكهرباء".

ويقول: هناك طريقتان لاحتلال أو تفتيت أي بلد تريد أمريكا السيطرة عليه وعلى ثرواته: الأولى بالقوة أي باحتلاله، والثانية: بقتله اقتصادياً، أي بالخصخصة، وإغراقه بالديون، وبخضوعه للبنك الدولي، ويسيل اللعاب الأمريكي لاستيلاء على النفط أينما وجد، والجلوس على آباره لنهبها، إما برشوة أصحابه، أو بتخويفهم بإبعادهم عن كراسيهم، إذا ما حاولوا تأميمه، أو إبعاد أمريكا عن منابعه.

وقد وصفت المسؤولة السابقة في برنامج الأمم المتحدة للتنمية "Isabelle Gramberg" السياسات التي يفرضها الصندوق على الدول الأعضاء لا سيما النامية منها، والتي تؤدي في أكثر الأحيان إلى ارتفاع لمعدل البطالة، وانخفاض في القدرة الشرائية، وتبعية خاصة غذائية، ويضاف إليها تفكك للأنظمة الإنتاجية في العديد من الدول، وصفت هذه الأمور بالجريمة، معتبرة أن صندوق النقد الدولي ليس مشاركاً بها فقط، بل إنه المايسترو الذي يدير نظاماً شاملاً يسحب الأموال من الفقراء ليمول إنفاق أقلية غنية من الناس، والنتيجة هي انخفاض الدخل الوطني في البلدان النامية إلى حده الأدنى جراء تطبيق سياسات الصندوق، بالمقابل يزداد الدخل الوطني في البلدان الصناعية إلى حده الأقصى.

كما أكد الدكتور صلاح هاشم، أستاذ التنمية والتخطيط في جامعة الفيوم، ورئيس الاتحاد المصري لسياسات التنمية، أنه، على مدار 90 سنة من وجود الصندوق، ما من دولة حصلت على قرض منه وحققت عائداً تنموياً ملموساً. وأشار إلى أن كل الدول التي حصلت على قروض من الصندوق لا تستطيع تحقيق نهضة اقتصادية أو تنموية، فالقرض يدمر الاقتصاد، ويؤدي إلى تآكل الطبقة الوسطى لتهبط إلى طبقة الفقراء، وتتقلص طبقة الأغنياء.

ويقول الخبير الألماني Ernst Wolf – أستاذ الفلسفة في جامعة بريتوريا – في كتابه "صندوق النقد الدولي: قوة عظمى في الساحة العالمية" إن الصندوق قد استغل تراجع اقتصادات الدول الناشئة وأجرى مفاوضات مع حكوماتها لضمان سَداد ديونها المُتراكمة للمصارف العالمية. ويقول بوضوح جليّ: "من الناحية الرسمية تكمن وظيفة الصندوق الأساسية في العمل على استقرار النظام المالي، وفي مساعدة البلدان المأزومة على تلافي ما تعانيه من مشاكل، غير أن تدخلاته تبدو في الواقع أشبه ما تكون بغزوات جيوش متحاربة، وكان في كل تدخلاته ينتهك سيادة هذه الدولة أو تلك، ويجبرها على تنفيذ إجراءات ترفضها الأغلبية العظمى للمواطنين، وتخلف وراءها مساحة عريضة من خراب اقتصادي واجتماعي. وفي كل هذه التدخلات لم يستخدم الصندوق أسلحة أو جنوداً، بل كان يستعين بوسيلة غاية في البساطة، وبواحدة من آليات النظام الرأسمالي، أعني عملية التمويل".

ويتناول كتاب "ثلاثية الشر في مصر: الاحتكار.. مافيا التجار.. صندوق النقد الدولي" للكاتب الصحفي حمدي الجمل رئيس القسم الاقتصادي بالأهرام العربي؛ الآليات الخبيثة التي ينتهجها صندوق النقد الدولي لإيقاع الدول في شباكه، ويستشهد على ذلك بمهاتير محمد رئيس وزراء ماليزيا الأسبق، عندما سُئل كيف نهضت ماليزيا؟ فقال: "خالفت توصيات صندوق النقد الدولي، وفعلت عكس ما طلبه من إجراءات".